تاثير المتغيرات المسببة للفساد في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

مهدي صالح سليمان

الاستاذ الدكتور : مفيد ذنون يونس

جامعة دهوك التقنية

المعهد التقني الاداري-دهوك

طالب دكتوراه/ جامعة الموصل

جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد

dr.mufeed@uomosul.edu.iq
mahdi.saleh@dpu.edu.krd
mahdi.suleman@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث الى اختبار تاثير المتغيرات المؤسسية والاقتصادية والثقافية المسببة للفساد في العراق. اعتمد البحث على بيانات السلسلة الزمنية للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١). وباستخدام منهجية (ARDL) لتقدير نموذج الذي تم بناؤه لياخذ بالاعتبار تاثير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الانفاق الحكومي المعبرة عن حجم الحكومة، كمتغيرات اقتصادية. ومؤشري دور القانون، ومستوى الديمقراطية كمتغيرات مؤسسية، بالإضافة الى مستوى التعليم كمتغير ثقافي. وقد بينت النتائج ان متغير انفاذ القانون ومستوى التعليم كانا من اهم المتغيرات الكابحة للفساد والمعززة للشفافية في العراق. في حين ان الفساد يتعزز بنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. بينما لم يثبت أي تاثير معنوي لحجم الحكومة ومستوى الديمقراطية على الفساد في العراق. هذه النتائج تعطي زخما باتجاه الاهتمام بالعوامل المؤسسية الكابحة للفساد والمتمثلة بفرض سلطة القانون من جانب، والاهتمام بالتعليم من جانب اخر.

المقدمة

يلاحظ الفساد ليس على نطاق واسع في كل الدول المتقدمة والنامية. ونظرًا لتأثيراته المختلفة على المجتمع، يعد الفساد موضوعًا رئيسيًا في العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها. بالنظر الى الاهمية الكبيرة التي بات يشكلها الفساد على مجمل الحياة العامة والاقتصاد بشكل خاص بدا الاهتمام يتزايد في اتخاذ الاجراءات والسياسات التي تؤدي لكبح الفساد من خلال التاثير في المتغيرات الحاكمة له. لذلك انصبت جهود الاقتصاديين على دراسة محددات الفساد في الجوانب المعرفية المختلفة. في هذا البحث سيتم دراسة تاثير المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية والثقافية الحاكمة للفساد في العراق للوصول الى خلاصات تفيد الجهات العاملة على مكافحة الفساد.

مشكلة البحث:

في ضوء مؤشرات الفساد العالية في العراق تتبلور لدى الباحثين الأهمية الكبيرة لاكتشاف المتغيرات الحاكمة له والمتمثلة في المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية والثقافية.

اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من كونه يسلط الضوء على ظاهرة الفساد التي تكبح أي توجه للتنمية والتطور الهادف الى تجاوز المشكلات الاقتصادية التي تعصف بالبلد. ان مكافحة الفساد يتطلب سياسات حكومية تقوم على فهم علمي وواضح لمحددات الفساد في العراق.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية ان المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية والثقافية تعد من اهم المتغيرات الحاكمة للفساد في العراق يمكن ان تكون ادوات لجهود مكافحة الفساد الى جانب ادوات العمل الحالية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى الوصول الى خلاصات موثوقة منطقيا وتجريبيا عن مدى اهمية تاثير المتغيرات المؤسسية والاقتصادية والثقافية في مستوى الفساد في العراق.

منهج البحث:

يعتمد منهج البحث المنهج الاستقرائي المعتمد على الاسلوب القياسي لتقديرالتاثير المفترض للمتغيرات الاقتصادية والمؤسسية والثقافية في الفساد في العراق باستخدام بيانات السلاسل الزمنية اعتمادا على منهجية (ARDL) لتقدير النموذج القياسي.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

اعتمد البحث على بيانات سلسلة زمنية للعراق مداها (١٩) سنة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)،

محددات الفساد:

تشير الادبيات النظرية والتجريبية الى متغيرات عديدة تعد من مسببات الفساد يمكن تبويبها على النحو الاتي::

المحددات الاقتصادية:

من بين العوامل الاقتصادية التي تناقش الأدبيات تأثيرها على الفساد "مستوى التنمية، حجم الحكومة، الانفتاح التجاري، الموارد الطبيعية، والاستثمار الأجنبي المباشر".(Gnimassoun & Massil, 2019: 244)

مستوى التنمية:

وجد كل من (Elbahnasawy & Revier, 2012; Ghaniy & Hastadi, 2017; Shabbir & Anwar, 2007; Treisman, 2000; Serra, 2006; Lederman et al. 2005 ; Salih ,2013; Dog,2021; Fisman &Gatti ,2002) ، ادلة تدعم الراي القائل بأن الأموال المدفوعة للمسؤولين الحكوميين كفعل من أعمال الفساد لها قيمة حدية أكبر في الاقتصادات الفقيرة من حيث الرفاهية المادية للموظفين الحكوميين من ثم فان الفساد يكون أكبر في الاقتصادات ذات متوسط الدخل المنخفض. هناك دراسات اخرى وجدت ان ارتفاع متوسط الدخل يكون عاملا محفزا للفساد من ذلك، (Fréchette, 2006) بأن هذا يرجع إلى الطبيعة الدورية للفساد ، حيث ، يتم تخفيض المعايير الأخلاقية أثناء فترات الازدهار ، حيث يصبح الجشع القوة المهيمنة لاتخاذ القرارات الاقتصادية. ". (Gunardi , 2008 : 22)

حجم الحكومة:

وجد كل من (Ali & Issu, 2003; Fouladi et al, 2014; Arvate et al 2010; Magtulis & Poquiz, 2016; Afonso & Rodrigues, 2021; Ondo & Ondo, 2021) أن حجم الحكومة له تأثير إيجابي كبير على الفساد. تدعم هذه النتائج الحجة القائلة بأن زيادة حجم الحكومة يوفر فرص الريع للسياسيين الفاسدين مما يجعلها أكثر فسادا(Kotera et al 2012: 2340). بعبارة أخرى، تزيد الحكومات الأكبر من العائد المتوقع للأنشطة غير القانونية، ونتيجة لذلك، تعطي حافزًا يؤدي إلى المزيد من الأنشطة غير القانونية مثل الفساد (Kotera et al 2010 : 2). وعلى العكس من ذلك توصلت دراسات أخرى الى وجود تاثير سالب لحجم الحكومة على الفساد مثل، (Paiva et al , 2021; Baklouti & Boujelbene, 2016; Salih, 2013;Dog, 2021)، هذه النتائج تدعم فرضية ان الحكومة الكبيرة توفر فرصة لمراقبة الموظفين الحكوميين بشكل أفضل، ومعاقبة المسؤولين السيئين وضمان الشفافية في إدارة الشؤون العامة (Dog , 2021 : 528). في الإطار ذاته فان هيكل الحكومة من حيث اللامركزية تؤدي دورًا مهمًا في الحد من الفساد، (Gnimassoun & Massil, 2019: 245). تجريبيا وجد (Fisman&Gatti,2002; Lederman et al, 2005) ، Ali & isse , 2003; أن الفساد يتناقص مع زيادة مستوى اللامركزية، وهذه النتيجة تبرر ذلك ان اللامركزية يساعد على تعزيز الديمقراطية على مستوى المحلي وتقوية المساءلة وبالتالي الحد من الفساد. وعلى العكس من ذلك وجد Treisman (2000) أن الدول الفيدرالية لديها معدلات أعلى من الفساد، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم رسوخ القواعد الرسمية في التعاملات على المستوى المحلي، وتنافسها مع التفاهمات غير الرسمية بطرق لا تعزز بعضها البعض، في الوقت الذي لم تنضج فيه آليات المساءلة. (Goodine , 2015: 22).

- **الانفتاح التجاري:** تؤدي القيود المفروضة على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي وسوق رأس المال إلى تحفيز الفساد لأن هذه القيود تخلق فسادًا مرتبطًا بالريع وتوفر فرصا للرشوة. فحواجز الدخول والخروج الأكبر تخلق تشوهات أكبر في البيئة التنافسية، من خلال السلطات التقديرية الممنوحة للموظفين في منح تراخيص الاستيراد والتصدير، وبالتالي، فإن نظام التجارة الأكثر حرية من شأنه أن يقلل من سيطرة المسؤولين الحكوميين وبالتالي الفساد (Dog,2021:533-534). تجريبيا وجد (Frechette, 2001; Dog, 2021; Adees & Di Tella,1999)، ادلة تؤكد ان البلدان الأكثر انفتاحًا على التجارة الخارجية تميل إلى أن تكون أقل فسادًا. من جانب اخر وجدت العديد من الدراسات التجريبية السابقة على وجود علاقة سالبة بين الفساد والحرية الاقتصادية (Treisman, 2000; Shabbir& Anwar, 2007; Salih, 2013; Picon & Boehm, 2019; Ali & Isse, 2003). تدعم النتائج التي توصلوا إليها الحجة القائلة بأن الحرية الاقتصادية تخفض الريع من الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم فهي تقلل من دافع الموظفين العموميين للتصرف بسلوك فاسد من خلال استيعاب مقدار الريع المخفض (Shabbir & Anwar, 2007: 757)
- **الموارد الطبيعية:** تعد وفرة الموارد الطبيعية محددًا مهمًا للفساد لأنه يخلق فرصًا للمسؤولين الحكوميين للحصول على الريع (Elbahnasawy & Revier, 2012:311). تجريبيا وجد (Fouladi et al, 2012; Dog, 2021)، ادلة تفيد ان البلدان التي لديها الكثير من الموارد الطبيعية تخلق فرص للبحث عن الريع وتؤدي الى زيادة الفساد.

أ. **المحددات المؤسسية:**

نظرًا لأن المؤسسات تشكل التفاعل بين المواطنين والمسؤولين الحكوميين، فقد يكون لها تأثير على حدوث الفساد، تضع المؤسسات الحوافز للموظفين الحكوميين للتحلي بالصدق وللإشراف على سوء السلوك والمعاقبة عليه. في هذه المجموعة من محددات الفساد،" مستوى الديمقراطية، سيادة القانون، حرية الصحافة، الاستقرار السياسي، ، الجودة البيروقراطية والتنظيمية ". (Dog, 2021: 530)

- **مستوى الديمقراطية:** الديمقراطية تعزز الشفافية وتؤسس الضوابط والتوازنات في النظام السياسي، مما يزيد من قدرة الجمهور على مراقبة السياسيين والحد منهم في الانخراط في أعمال فاسدة (Dog , 2021, 528). تجريبيا وجد (Ghaniy & Hastadi, 2017; Serra,2006; Treisman,2000; Dog, 2021; Picon &Boehm, 2019; Lazreg & Mohammed, 2019; Brueckner, 2021)، ان للديمقراطية تأثير سلبي كبير على الفساد خاصة في البلدان التي قطعت شوطا في التطبيقات الديمقراطية وتركزت فيها أسس الديمقراطية بشكل واسع مجتمعيا وتشريعيا.
- **سيادة القانون:** ان تدعيم سيادة القانون يزيد من احتمالية اكتشاف ومعاقبة سلوك البحث عن الريع غير المشروع، ويكبح الفساد (Elbahnasawy & Revier , 2012 : 312). تجريبيا وجد (Elbahnasawy & Revier,2012; Ali & Issu,2003, Dog,2021; Park, 2003; Magtulis & Poquiz,2016; Abu & Staniewski, 2019; Iwasaki & Taku, 2012)، أن سيادة القانون لها تأثير سلبي كبير على الفساد.
- **حرية الصحافة:** غالبًا ما تُعتبر الصحافة الحرة إحدى أهم سمات المجتمع الشفاف. ترى منظمة الشفافية الدولية (٢٠١٣)، ان وسائل الإعلام المستقلة هي ركيزة حيوية للنزاهة الوطنية والحكم الرشيد، حيث تسمح حرية التعبير وحرية الصحافة في البلدان الديمقراطية للمواطنين بطرح الأسئلة، وكشف المعلومات، وبث نتائجها للجمهور (Enste & Heldman, 2017:16; Shabbir & Anwar, 2007: 758). تجريبيا وجد (Elbahnasawy & Revier, 2021; Lederman et al,2005)، ان البلدان التي تتسم بحرية الصحافة تكون اقل فسادا.
- **الاستقرار السياسي:** يقصد بالاستقرار السياسي مدى بقاء الحكومة في الحكم فالتغيير الوزاري السريع جزئيا او كليا يعني لا استقرار أكبر والعكس بالعكس هناك رايان حول تاثير الاستقرار السياسي على الفساد، فمن جانب يؤدي الاستقرار السياسي الى استمرارية المسؤول الحكومي في المنصب ومن ثم ستزيد كلفة السلوك الفاسد للمسؤول الحكومي وتقلل من فرص استمراره في الحكم بمعنى ان الاستقرار السياسي سيقلل فرص الفساد. في المقابل مادام المسؤول الحكومي على دراية بان فترة توليه المسؤولية ستكون محدودة بفترة الولاية الانتخابية المحدودة فهو سيحاول استثمار مدة وجوده في المنصب للحصول على أكبر المنافع من ثم سيزداد الفساد. (Dog, 2021:532). تجريبيا بين كل من: (Kotera et al, 2010; Dog, 2021; Serra,2006; Park,2003)، بأن عدم الاستقرار السياسي يخلق مزيد من فرص الفساد.
- **الجودة البيروقراطية والتنظيمية:** يعد نوعية البيروقراطية من العوامل الحاسمة التي تؤثر على الفساد. في هذا السياق، يمكن أن تلعب مستوى رواتب الموظفين العموميين أيضًا دورًا مهمًا في تحديد مستوى الفساد(Seldadyo & dehaan, 2006:26). وفقًا للنموذج الذي طوره Becker and Stigler (1974) ، تتوافق الأجور المرتفعة مع فساد أقل بسبب تكاليف المخالفات. إذا قرر أحد الأشخاص قبول الرشاوى وتم اكتشافه ، فسوف يفقد فترة ولايته وسيتعين عليه التحول إلى القطاع الخاص. فكلما ارتفعت الأجور في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص ، زادت الخسارة المتوقعة من فقدان الوظيفة وانخفضت الحوافز للانخراط في نشاط فاسد – بشرط وجود مستوى عالٍ من المراقبة. يؤكد علماء آخرون على التكاليف الأخلاقية للفساد. قد تبدو الأجور المرتفعة أكثر عدلاً للبيروقراطيين ، مما يجعل من الصعب عليهم أخلاقياً إيذاء صاحب العمل ، الحكومة ، بقبول الرشاوى.(Enste & Heldman 2017 : 16) ، على الرغم من أن النظرية مقنعة ، إلا أنها تفتقر إلى الأدلة التجريبية ، وجد في دراسة Dog (2021) بأن زيادة مستوى الجودة البيروقراطية في البلد سوف يرافقها فساد اقل، وبالمثل، وجد Rauch & Evans (2000) أن غياب التوظيف على اساس الجدارة والترقية والتدريب المهني في البيروقراطية وجد أنهما مرتبطان أيضًا بالفساد المرتفع (Gunardi , 2008 : 25)

ب. **المحددات الثقافية والاجتماعية:** تتكون هذه المجموعة من المحددات "كمستوى التعليم، وعدم التجانس العرقي، وحصة المرأة في القوى العاملة والبرلمان" . (Seldadyo & de Haan, 2006: 20; Gnimassoun & Massil, 2019: 243).

- **مستوى التعليم:** تتباين الاراء حول طريقة تأثير التعليم في الفساد. فقسم من الباحثين يرون ان التعليم يقل الفساد. هذه الفرضية تؤكدها الأدلة التجريبية من بحوث كل من (Ghaniy & Hastadi, 2017; Saha, 2009; Dog,2021; Shabbir & Anwar, 2007; Seldadyo & Haan, 2006;Ali & Issu,2003; Ades–Di Tella ,1999; Rauch & Evan ,2000). ان التعليم ومحو الامية وتحقيق مراتب

اعلى في تطوير راس المال البشري يقلل الفساد لانه يزيد من فرص اكتشاف الفعل الفاسد ومعاقبته، وبالتالي تحد من الفساد. بالمقابل هناك من يرى ان التعليم يزيد الفساد ، وان معدلات الأمية العالية تكبح الفساد ،اي الأفراد الأكثر تعليما هم أكثر عرضة للانخراط في الرشوة. التفسير الأساسي لهذه النتيجة هو على الأرجح أن الأفراد ذوي التعليم العالي لديهم تفاعلات متكررة أكثر مع المسؤولين الحكوميين. ومع ذلك ، قد يتم تشجيع الأفراد المطلعين جيدًا أو المندمجين بشكل أفضل في المجتمع على تصور الممارسات الفاسدة التي يتم الإبلاغ عنها في وسائل الإعلام (Mangafić &Veselinović,2020:8) ، تجريبي تعزز دراسة (Fréchette,2006) هذه الفرضية ، اي ان الالتحاق بالمدارس له تأثير إيجابي على الفساد.

- **عدم التجانس العرقي:** أن درجة الانقسام العرقي للبلاد تؤثرعلى الفساد. قد يؤدي التقسيم العرقي العالي وانتشار الروابط القومية، والافتقار إلى الهوية الوطنية إلى تفضيل الأشخاص في مناصب السلطة لأصدقائهم أو أقاربهم أو غيرهم من أفراد مجموعتهم العرقية. (Elbahnasawy & Revier, 2012:16) لذا من المرجح أن تكون المجتمعات المتباينة عرقيا أكثر فسادًا من المجتمعات المتجانسة (Seldadyo & dehaan, 2006:24) يشير كل من (Treisman,2000; Seldadyo & dehaan, 2006; Lederman et al ,2005) ان عدم التجانس العرقي يرتبط بعلاقة طردية مع الفساد.
- **حصة المرأة في القوى العاملة والبرلمان:** عالجت العديد من التجارب السلوكية الفروق بين الجنسين في الجدارة بالثقة والأنانية، ووجد الكثير منهم أن النساء أكثر جدارة بالثقة من ثم فإن البلدان التي بها نسبة عالية من النساء في القوى العاملة والبرلمان قد تعاني بدرجة أقل من السلوك الانتهازي في النفقات العامة (Enste & Heldman, 2017 :16). تجريبيا عززت دراسات (Seldadyo & dehaan,2006; Dog 2021)، فكرة ان زيادة حصة النساء في القوى العاملة تقلل مستوى الفساد.

٣. **واقع الفساد في العراق:**يعد العراق من أكبر مساحات الفساد بين دول العالم بعد عام (٢٠٠٣) حسب ما أشار اليه تقارير منظمة الشفافية الدولية، وعلى الرغم من ان الفساد ظاهرة عامة وليست ظاهرة تختص ببلد ما دون غيرة، كذلك ليس هي سمة لمرحلة معينة، لكن تشخيص هذه الحالة في العراق اشرت صعوبة مقارنتها بأية صيغة زمانية ومكانية أخرى. (الغانمي والخزرجي، ٢٠١٧ : ١٦)

- **موقع العراق في الخارطة الدولية وفق مؤشر إدراك الفساد:**منذ عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٢١ يقع العراق في المراتب الاخيرة وفق احصائية مؤشرإدراك الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ، ليكون من اكثر بلدان العالم فسادا ، والمتوقع ان يبقى لفترة أطول، حسب تقارير مننظمة الشفافية الدولية وهيئة النزاهة العراقية الاتحادية ، وهو مايشغل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي لانحسار فرص التنمية والاستثمار وتقويض شرعية الانجاز للنظام السياسي القائم ، ، بالنظر الى استشراء الفساد بهذا الحجم ، واتساع دائرته ، وتشابك حلقاته ، وترابط الياته ، مما يهدد استقرار النظام السياسي ، ويعرقل بناء المؤسسات السياسية ، ومسيرة التنمية الاقتصادية . (محمد، ٢٠١٣: ٣) ويشير الجدول (١) ، موقع العراق في ضوء مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية خلال المدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١) ، احتل العراق المرتبة ١٥٧ من بين ١٨٠ دولة في العالم في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ ، مقارنة بعام ٢٠١٩ ، الذي احتل في المركز ١٦٠ بين ١٨٠ دولة ، وكانت أدنى درجة للعراق في مؤشرإدراك الفساد(أعلى مستوى من الفساد) في عاميين (٢٠٠٧ و٢٠٠٨) في المرتبة ١٧٨ بقيمة المؤشر (١٥ و ١٣) %على التوالي ، بينما سجل اعلى درجة للمؤشر(أدنى مستوى من الفساد) في عام (٢٠٠٣) ، في المرتبة ١١٣ من بين ١٣٣ دولة بقيمة المؤشر (٢٢) **جدول (١) ، موقع العراق في ضوء مؤشر مدركات الفساد من العالم خلال المدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١)**

السنوات	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق	مؤشر مدركات الفساد
٢٠٠٣	١٣٣	١١٣	٢٢
٢٠٠٤	١٤٦	١٢٩	٢١
٢٠٠٥	١٥٩	١٣٧	٢٢
٢٠٠٦	١٦٣	١٦٠	١٩
٢٠٠٧	١٨٠	١٧٨	١٥
٢٠٠٨	١٨٠	١٧٨	١٣
٢٠٠٩	١٨٠	١٧٦	١٥
٢٠١٠	١٧٨	١٧٥	١٥
٢٠١١	١٨٣	١٧٥	١٨
٢٠١٢	١٧٦	١٦٩	١٨
٢٠١٣	١٧٧	١٧١	١٦
٢٠١٤	١٧٥	١٧٠	١٦

٢٠١٥	١٦٨	١٦١	١٦
٢٠١٦	١٧٦	١٦٦	١٧
٢٠١٧	١٨٠	١٦٩	١٨
٢٠١٨	١٨٠	١٦٨	١٨
٢٠١٩	١٨٠	١٦٢	٢٠
٢٠٢٠	١٨٠	١٦٠	٢١
٢٠٢١	١٨٠	١٥٧	٢٣

Index Source : https://www.transparency.org/en/cpi/2021, Corruption Perceptions

يتضح من خلال الشكل البياني (١) بأن حالة الفساد في العراق متذبذب خلال مدة البحث، لكن خط الاتجاه العام لمؤشر الفساد يتجه نحو التناقص، مما يعني وجود جهود حقيقية تبذلها الحكومة للسيطرة على الفساد وتحجيمه بالرغم من ان نتائج تلك الجهود مازالت متواضعة، وقد سجلت أدنى نسبة لقيمة المؤشر في عام ٢٠٠٨ وبنسبة (١٣٪) اي بمعنى اعلى مستوى من الفساد، بينما اعلى نسبة لقيمة المؤشر سجلت في عام ٢٠٢١ وبنسبة (٢٣٪)، اي أدنى مستوى من الفساد.

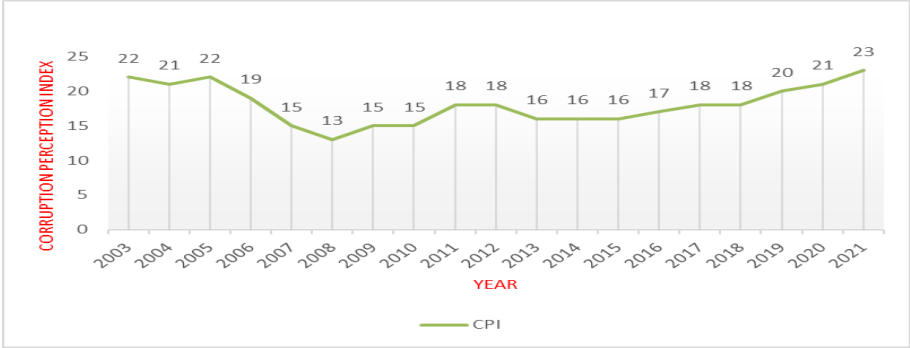

شكل (١)، موقع العراق في ضوء مؤشر مدركات الفساد من العالم خلال المدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١)

المصدر: بالأعتماد عل بيانات الجدول (١)

٤.المنهجية والبيانات:

- **بناء وتوصيف النموذج القياسي والتعريف بمتغيراتة**

الصيغة الرياضية لمعادلة النموذج ستكون على النحو الآتي:

$$CPI = F(GE, GDP, TL, LR, DE) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وأحد الأشكال الشائعة للصيغة (١) ولمتغير تابع واحد هو النموذج الخطي المتعدد والذي يأخذ الصيغة القياسية الأتية:

$$CPI_{it}=\beta_{0i}+\beta_1 GE_{,it}+\beta_2 GDP_{,it}+\beta_3 TL_{,it}+\beta_4 LR_{,it}+\beta_5 DE,it+U_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$;\ i=1,2,\ldots\ldots,n \ ;\ t=1,2,\ldots\ldots,$$

ومن أجل تجنب العلاقات غير الخطية المتوقعة بين المتغيرات وتحقيق الاستقرارية في *التباينات* فضلاً عن الحصول على نتائج ذات جودة عالية، فسيتم أخذ اللوغاريتم للأساس الطبيعي لجميع المتغيرات. والنموذج بعد أخذ اللوغاريتم للأساس الطبيعي لجميع المتغيرات، سيكون على النحو الآتي:

$$LnCPI_{it}=\beta_{0i}+\beta_1 LnGE_{,it}+\beta_2 LnGDP_{,it}+\beta_3 LnTL_{,it}+\beta_4 LnLR_{,it}+\beta_5 LnDE_{,it}+U_{it} \quad \ldots\ldots (٣)$$

إذ آن:

- **المتغير المعتمد (CPI)**: والمتمثل بمستوى الفساد، والذي تم التعبير عنه بمؤشر إدراك الفساد، والصادرعن منظمة الشفافية الدولية (TI) بشكل سنوي ، وهو مؤشر رقمي تقع قيمته بين (٠-١٠٠)، فكلما كان المؤشر قريب من الصفر فأن ذلك يشير إلى درجة عالية من الفساد (بمعنى أن الفساد مرتفع). أما في حالة ارتفاع قيمة هذا المؤشر واقترابه من (١٠٠) دل ذلك على شفافية عالية (بمعنى أن الفساد منخفض).
- **المتغيرات التفسيرية:**

أ. مؤشر حجم الحكومة (GE): وهذا المؤشر يعبر عن نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي والمأخوذة من البنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي (IMF) ، من المتوقع ان تكون علاقته طردية مع مستوى الفساد ،

ب. متوسط دخل الفرد (GDP): والذي تم التعبير عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية/دولار أمريكي) والمؤخوذة من البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ، ويتوقع ان تكون علاقتة عكسية مع مستوى الفساد.

ج. مستوى التعليم (TL): والذي تم التعبير عنه بمتوسط سنوات الدراسة في البلد، والماخوذة من قاعدة بيانات برنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP) ، المتوقع ان تكون تأثيره بالسالب على مستوى الفساد.

د. مؤشر الديمقراطية (DE): وهي المؤشر السنوي الذي أصدر من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية The Economist Intelligence Unit (تتبع قطاع الأعمال الخاصة) لقياس حالة الديمقراطية في ١٦٧ بلداً، منها ١٦٦ دولة ذات سيادة و١٦٥ عضو في الأمم المتحدة. وتستند وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مؤشر الديمقراطية على ٦٠ مؤشر مجمعين في خمس فئات مختلفة: العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية والثقافة السياسية. وقُدم هذا المؤشر لأول مرة في عام ٢٠٠٦، من المتوقع ان هذا المؤشر تأثيرة بالسالب على مستوى الفساد.

هـ. مؤشر دور القانون (LR): إذ يعد هذا المؤشر أحد مؤشرات الحكومة الستة والتي تم استخدامها من قبل البنك الدولي لقياس حجم القانون والتفاعلات الاجتماعية بحكم القانون والتنظيمات، بمعنى أخر يقيس هذا المؤشر مدى الثقة في تطبيق القوانين والتشريعات من قبل الحكومة تجاه المتعاملين معها. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (٢.٥+) والذي يشير إلى ارتفاع قدرة الحكومة في تطبيق القوانين والتشريعات (أي أن حجم القانون قوي)، وبين (٢.٥−) والذي يشير إلى ضعف قدرة الحكومة في تطبيق القوانين والتشريعات (أي أن حجم القانون ضعف). إذ تم تكييف هذا المؤشر ليبدأ من القيمة (٠) وينتهي بالقيمة (٥) وذلك من خلال إضافة القيمة (٢.٥) لجميع مشاهدات المتغير؛ وذلك من أجل تلافي مشكلة الأرقام السالبة عند أخذ اللوغاريتم. هذا المؤشر مؤخوذة من مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) للبنك الدولي .من المتوقع ان هذا المؤشر له تأثير بالسالب على مستوى الفساد . **β_{0i}:** وتمثل معلمة المقطع أو الثابت في النموذج، وهي عبارة عن متوسط مستوى الفساد في حالة انعدام تأثير المتغيرات التفسيرية في النموذج. **$\beta_1,\beta_2,\beta_3, \beta_4, \beta_5$,:** وتمثل معلمات النموذج التي تقيس مرونة تأثير المتغيرات التفسيرية في مستويات الفساد. **U_i:** وتمثل متغير الخطأ في النموذج أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب، وهو يشتمل جميع المتغيرات الأخرى غير المقاسة وتلك التي غير مضمنة في النموذج والتي لها أثر في مستويات الفساد كالحروب والاستقرار الأمني والسياسي والفقر والبطالة والضرائب وغيرها.

- **الاختبارات الاحصائية**

أ. اختبار جذر الوحدة **جدول (2): اختبار جذر الوحدة**

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
At Level							
		LNCPI	LNGE	LNGDP	LNLR	LNTL	LNDEM
With Constant	t-Statistic	-1.8083	-3.6448	-5.5087	-1.5212	-1.4904	0.8588
	Prob.	0.3640	0.0154	0.0004	0.5004	0.5154	0.9921
		n0	**	***	No	No	No
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.3496	-2.7236	-3.3558	-1.4222	-2.8082	0.1668
	Prob.	0.8403	0.2410	0.0892	0.8178	0.2121	0.9953
		No	no	*	No	No	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0298	-1.1220	1.5452	-0.9421	5.5047	-1.3196
	Prob.	0.6793	0.2277	0.9642	0.2954	1.0000	0.1660
		No	no	No	No	No	No
At First Difference							
		d(LNCPI)	d(LNGE)	d(LNGDP)	d(LNLR)	d(LNTL)	d(LNDEM)
With Constant	t-Statistic	-2.8731	-4.5121	-4.0513	-4.6982	-4.6715	-3.0830
	Prob.	0.0694	0.0029	0.0072	0.0020	0.0021	0.0472
		*	***	***	***	***	**

With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3621	-4.6519	-4.4178	-4.9935	-4.6108	-3.5888
	Prob.	0.0901	0.0094	0.0143	0.0051	0.0101	0.0616
		*	***	**	***	**	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.9693	-4.4424	-4.0733	-4.8693	-2.3742	-2.8312
	Prob.	0.0055	0.0002	0.0004	0.0001	0.0210	0.0076
		***	***	***	***	**	***

- تشير كل من (*، **، ***) إلى مستوى المعنوية عند (١٪، ٥٪، ١٠٪) على التوالي.
- تشير (no) إلى عدم المعنوية.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.يتضح من الجدول (2) أعلاه، أن جميع متغيرات البحث قد ظهرت ساكنة في الفرق الأول بمعنى أننا سوف نقبل بفرض العدم والتي تنص على أن هذه جميع المتغيرات غير ساكنة، وستصبح ساكنة عند الفرق الاول.

ب. تحديد فترات الإبطاء المثلىيوضح الشكل (٢)، اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات. وبالاعتماد على معيار معلومات أكايك (AIC)، فأن فترات الإبطاء المثلى التي تخلص النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي هي (١). وبالتالي فأن النموذج الذي سيتم اختياره وفق منهجية الاحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) هو (1, 1, 0, 1, 1, 0) وفقاً لمعايير معلومات أكايك لتحديد فترات الابطاء المثلى، إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير. والشكل (٢) أدناه يوضح ذلك:

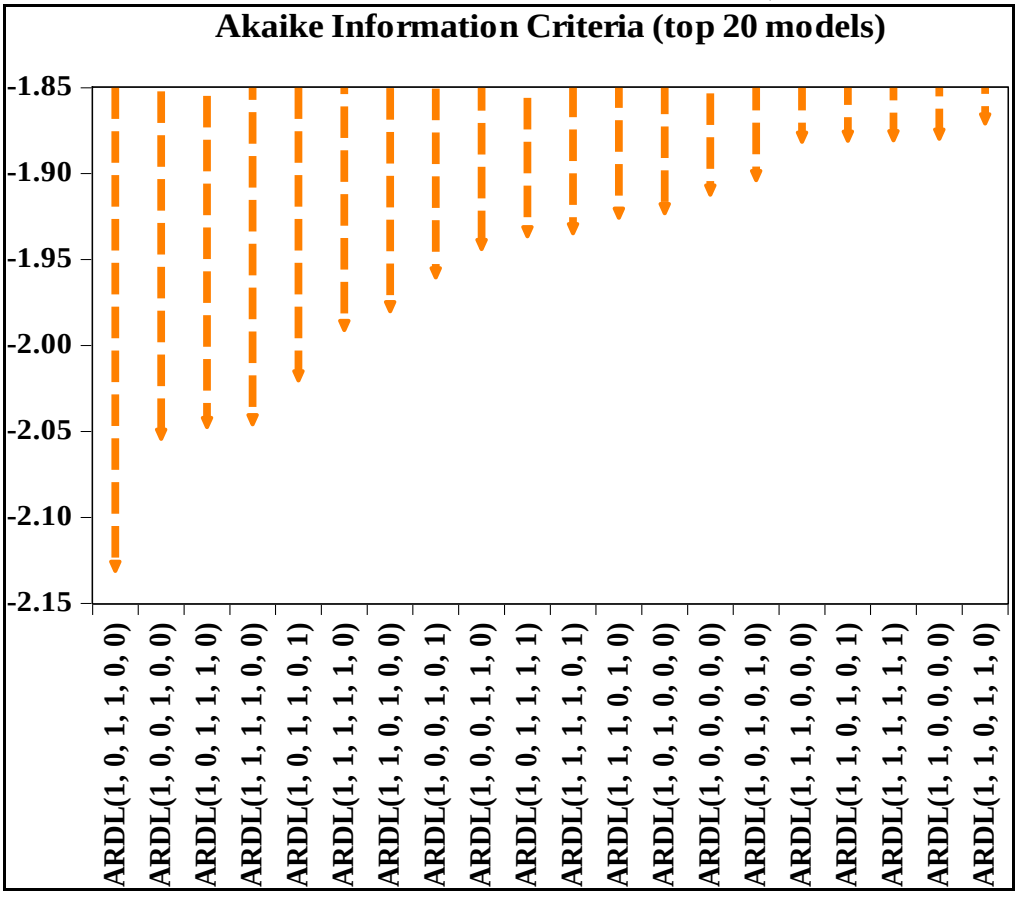

شكل (٢): فترات الإبطاء المثلى وفقاً لمعيار معلومات أكايك للنموذج في العراقالمصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.اختبار التكامل المشترك**جدول (3): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود**

F-Bounds Test				
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
F-statistic	**3.705547**	**10%**	**1.81**	**2.93**
K	**5**	**5%**	**2.14**	**3.34**
		2.5%	**2.44**	**3.71**
		1%	**2.82**	**4.21**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.يوضح الجدول (3)، استخدام منهجية اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، إذ يتضح لنا أن قيمة (F) المحتسبة قد بلغت (٣.٧٠٦) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية وبمستوى معنوية (٥٪) عند الحدين الأدنى والأعلى، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تكامل مشترك أي وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشر إدراك الفساد والمتغيرات المستقلة جميعها.

٤. نتائج تقدير تحليل العلاقة في الآجل الطويل والقصيرجدول (4): نتائج تقدير نموذج (ARDL) لمتغيرات النموذج في العراق

)1, 1, 0, 1, 1, 0(Method: ARDL			Dependent Variable: (CPI)	
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Dynamic repressors (1 lags, automatic): LNGE LNGDP LNLR LNTL LNDEM				
Model Selection Method: AIC			Included observation: 18	
Variables	Coeff.	Std. Error	t-Stat.	Prob.
Long Run Coefficients				
LNGE	0.090319	0.255957	0.352868	(0.7315)No
LNGDP	-0.771942	0.227800	-3.388685	(0.0069)*
LNLR	0.810114	0.404238	2.004050	(0.0729)***
LNTL	4.661298	1.159552	4.019912	(0.0024)*
LNDEM	0.220145	0.716362	0.307310	(0.7649)No
EC = LNCPI - (0.0903*LNGE -0.7719*LNGDP + 0.8101*LNLR + 4.6613*LNTL+ 0.2201*LNDEM)				
Short Run Coefficients				
D(LNGDP)	-0.228415	0.054175	-4.216224	(0.0018)*
D(LNLR)	0.693773	0.139225	4.983116	(0.0006)*
ECM (*)	-0.485666	0.084099	-5.774940	(0.0002)*
R^2	٠,٨٧٢٦	Adjusted R^2		٠,٧٨٣٤
- تشير كل من (*، **، ***) إلى مستوى المعنوية عند (١٪، ٥٪، ١٠٪) على التوالي. - تشير (No) إلى عدم المعنوية. (*) تشير إلى قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM).				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.يوضح الجدول (4) نتائج التقدير في الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ، وكالآتي:

- نتائج العلاقة في الآجل القصير:

أ. ظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM) سالبة ومعنوية وأقل من الواحد الصحيح، إذ بلغت المرونة (-٠.٤٨٥٦٦٦) وبمستوى معنوية (١٪)، وهذه القيمة تؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، أي أن اختلال التوازن للنموذج في العراق يتطلب سنتان وشهر تقريباً من أجل العودة إلى الوضع التوازني.

ب. وجود علاقة عكسية معنوية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر إدراك الفساد وبمستوى معنوية (١٪)، وبمرونة بلغت (-٠.٢٢٨). أي أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١٪) سيؤدي إلى انخفاض مؤشر إدراك الفساد بنسبة (-٠.٢٢٨%).

ج. وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر دور القانون ومؤشر إدراك الفسادوبمستوى معنوية (١%) ، وبمرونة بلغت (0.693773)، أي أن ارتفاع مؤشر دور القانون بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر إدراك الفساد بنسبة (٠.٦٩٤٪).

- نتائج العلاقة في الآجل الطويل:

أ. عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الإنفاق الحكومي وبين مؤشر إدراك الفساد؛ عند مستوى معنوية (٥٪). وهذا يتوافق مع المنطق الاقتصادي المتعلق في العراق، لان الدخل الاعلى المتاتي من الصادرات النفطية هو الدافع الاساسي للفساد في العراق.

ب. وجود علاقة عكسية معنوية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر إدراك الفساد وبمستوى معنوية (١٪)، وبمرونة بلغت (-٠.٧٧٢)، أي أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١٪) سيؤدي إلى انخفاض مؤشر إدراك الفساد (ارتفاع الفساد) بنسبة (-٠.٧٧٢%). هذه النتيجة لا تدعم نتائج اغلبية الدراسات التجريبية مثل، (Doc , 2021; Salih ,2013; Shabbir & Anwar;2007 ; Saha, 2009; Lederman et al ,2005). في حين انها تدعم النتيجة التجريبية التي توصل أليها: (Frechette, 2001).

ج. وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر دور القانون ومؤشر إدراك الفساد وبمستوى معنوية (10%) وبمرونة بلغت (٠.٨١)، أي أن ارتفاع مؤشر دور القانون بنسبة (١٪) سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر إدراك الفساد (انخفاض الفساد) بنسبة (٠.٨١٠٪). وهذه النتيجة تعزز المنطق الاقتصادي والدراسات السابقة مثل (Magtulis & Poquiz, 2016; Ali & Isse, 2003; Eibahnasawy & Revier, 2012; Doc , 2021; Abu & Staniewski, 2019; Iwasaki & Taku , 2012;Park,2003)، التي تؤكد بأن ضمان سيادة القانون يزيد من احتمالية اكتشاف ومعاقبة سلوك البحث عن الريع غير المشروع، ويقلل من حوافز أعمال الفساد.

د. وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر مستوى التعليم ومؤشر إدراك الفساد بمستوى معنوية (١٪)، وبمرونة كبيرة بلغت (٤.٦٦١)، أي أن ارتفاع مؤشر مستوى التعليم بنسبة (١٪) سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر إدراك الفساد (انخفاض الفساد) بنسبة (٤.٦٦١٪). هذه النتيجة تؤكد ان الاهتمام بالتعليم يؤدي الى تقييد الفساد والاقتراب أكثر من الشفافية والنزاهة. وذلك يتوافق مع مضمون الادبيات الاقتصادية ونتائج الدراسات التجريبية مثل (Saha,2009; Doc ,2021; Shabbir & Anwar,2007; Seldadyo & Haan, 2006;Ali & Issu,2003; Ades-Di Tella ,1999; Evan &Rauch ,2000)، التي تؤكد ان التعليم الاكثر سيقود الى نتائج أفضل في مكافحة الفساد.

هـ. عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الديمقراطية وبين مؤشر إدراك الفساد عند مستوى معنوية أكبر من (٥٪). هذه النتيجة تتعارض مع الدراسات السابقة (Ghaniy & Hastiadi, 2017; Serra, 2006; Treisman, 2000; Picon & Boehm, 2019; Lazreg & Mohammed ,2019; Brueckner, 2021;Doc,2021)، التي بينت بأن تعزيز الديمقراطية في البلد يرافقها انخفاض حجم الفساد، ولكن تتوافق مع المنطق الاقتصادي المتعلق في العراق، لأن الديمقراطية تكون عاملا مساعدا على لافلات من قبضة القانون ومن ثم استشراء الفساد.

و. بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٨٧٪) أي أن التغيرات التي تحدث في النموذج في العراق تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتبقي (١٣٪) تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج أو قد تعود لحد الخطأ العشوائي.

ه. **اختبارات جودة النموذج:**

أ. **اختبار التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية**يتضح من الشكل (٣) أدناه، أن القيمة الاحصائية للاختبار قد بلغت (٠.٥٣٢) وبمستوى معنوية (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر بمتوسط مساوي للصفر وبانحراف معياري تبلغ نسبته (٠.٠٥٥).

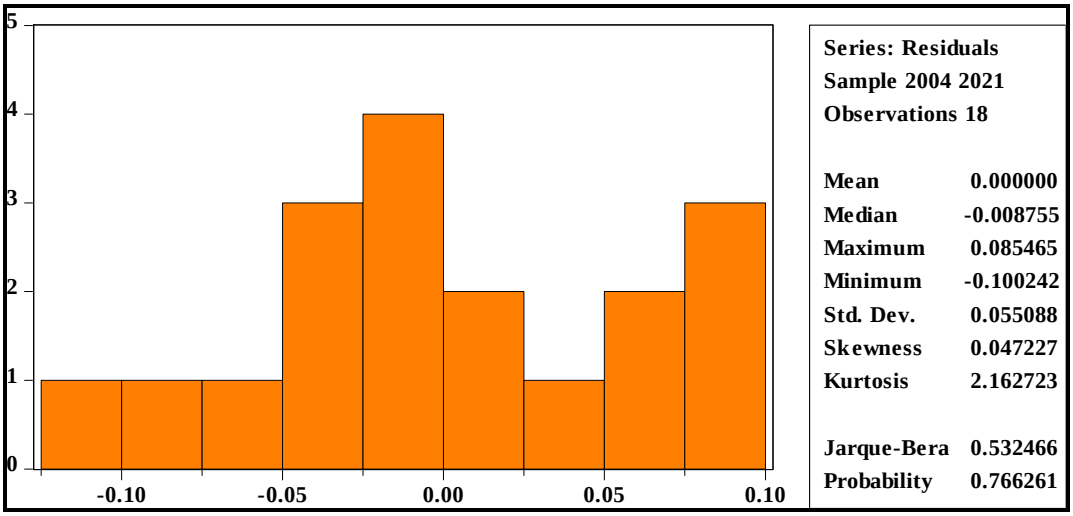

شكل (٣): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للنموذج في العراق

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

ب. **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي**يتضح من الجدول (5) أدناه، أن القيمة الاحصائية للاختبار قد بلغت (٢.٦٦٥) وبمستوى معنوية (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. **جدول (5): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي**

Serial Correlation LM Test: Breusch-Godfrey			
F-stat.	٢,٦٦٥	Prob. F (1,9)	)No٠,١٣٧٠(
Obs.*R^2	٤,١١٢	)١Prob. Chi-Square (	٠,٠٤٢٦
– تشير (No) إلى عدم المعنوية.			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

ج. **اختبار ثبات التباين** يتضح من الجدول (6) أدناه، أن القيمة الاحصائية للاختبار قد بلغت (٢.١٦٦) وبمستوى معنوية (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن النموذج المقدر يتسم بثبات التباين. **جدول (6): اختبار ثبات التباين**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-stat.	٢,١٦٦	)٩,٨Prob. F (	)No٠,١٣٥٤(
Obs.*R^2	١١,٨٤٨	)٨Prob. Chi-Square (	٠,١٥٨١
- تشير (No) إلى عدم المعنوية.			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

د. **اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة**يتضح من الجدول (7) أدناه، أن مربع أكبر قيمة لمعامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين في النموذج بلغت (٠.٦٠) وهي أقل بكثير من قيمة معامل التحديد (R^2) والبالغة (٠.٨٧)، وهذا ما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.**جدول (7): مصفوفة الارتباط الخطي البسيط لمتغيرات النموذج في العراق**

Variables	LNCPI	LNGE	LNGDP	LNLR	LNTL	LNDEM
LNCPI	1.000000	0.257622	-0.441516	-0.239594	0.035554	-0.452707
LNGE	0.257622	1.000000	-0.678265	-0.007286	-0.638233	0.197943
LNGDP	-0.441516	-0.678265	1.000000	0.416046	0.777770	-0.085671
LNLR	-0.239594	-0.007286	0.416046	1.000000	0.122801	0.434579
LNTL	0.035554	-0.638233	0.777770	0.122801	1.000000	-0.515754
LNDEM	-0.452707	0.197943	-0.085671	0.434579	-0.515754	1.000000

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

أ. احتل متغير مستوى التعليم المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في تفسير مستوى الفساد في العراق في المدى الطويل، فقد كانت اشارتها موجبة، وهو يوضح الاتجاه العكسي للعلاقة، فكلما ازدادت التعليم بالنوعية المطلوبة فأن فرص السيطرة على الفساد ستكون أفضل.

ب. كما يشكل متغير دور القانون في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في تفسير مستوى الفساد في العراق، فقد كانت اشارتها موجبة، وهو يوضح الاتجاه العكسي للعلاقة، اي كلما تحسين سيادة القانون يزيد من احتمالية اكتشاف ومعاقبة سلوك البحث عن الريع غير المشروع، وبالتالي تحد من الفساد.

ج. اظهرت بأن متغير متوسط دخل الفرد من GDP يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية في تفسير مستوى الفساد في العراق في المدى الطويل، فقد كانت اشارتها سالبة، وهو يوضح الاتجاه الطردي للعلاقة، اي كلما ازدادت متوسط دخل الفرد كلما ازدادت مستوى الفساد في البلد.

د. كما بينت عدم وجود علاقة معنوية بين متغير نسبة الانفاق الحكومي من GDP (حجم الحكومة) ومؤشر إدراك الفساد في العراق، وهذا تتوافق مع المنطق الاقتصادي المتعلق في العراق، لان الدخل الاعلى المتاتي من الصادرات النفطية هو الدافع الاساسي للفساد في العراق.

هـ. مؤشر الديمقراطية ليس له علاقة ذات دلالة احصائية في تفسير الفساد في العراق، لأن الديمقراطية لاتعني شيئا في إطار الفساد المستشري في العراق

- **التوصيات:**

أ. التوصية بالاهتمام بالتعليم وتعزيز وتحسين جودته يعد عاملا مهما مساعدا لكبح جماح الفساد سواء في الدول الديمقراطية او الاستبدادية.

ب. الاهتمام بترصين حكم القانون انفاذه كونه ادادة مهمة لتقييد الفساد سواء في الدول الديمقراطية او الاستبدادية.

ج. التوصية بتعزيز اطر الديمقراطية كون ذلك يؤدي دورا مهما في كبح الفساد من خلال التدخل الحكومي الواسع. ولكن لاينصح بلعب الدولة لدور كبير في الاقتصاد في الدول ذات الأنظمة الاستبدادية.

د. الاحتفاظ بالحجم الأمثل لنسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي (حجم الحكومة) الذي يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي الى اقصى مستوى دون زيادة الفساد.

هـ. رفع كفاءة الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد سواء كانت مالية او ادارية بتدعيمها بمصادر بشرية كفوءة وكذلك، بالوسائل المادية المناسبة واستفادتها من الأساليب التكنولوجية الحديثة في هذا المجال.

و. تعزيز استقلال القضاء ودورة في حسم الدعاوي الخاصة بالفساد، ودعم الجهات التحقيقية برفدها بالعناصر المهنية والكفؤة ومنحها صلاحيات تتناسب ومهمة التحقيق.

ز. نشر الوعي الثقافي بين المواطنين من خلال المعاهد والجامعات والاعلام على مستوى جميع محافظات البلدان عينة الدراسة والقيام بدورات وندوات بشكل مستمر.

ح. تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة ووضع شخص المناسب في المكان المناسب حسب معيار الكفاءة.

المصادر:

المصادر العربية:

١. الغانمي، نزار عبدالامير تركي، والخزرجي، حمد جاسم محمد، ٢٠١٧، الفساد الاداري والمالي ودورة في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق (٢٠٠٣)، مركز الدراسات الاستراتيجية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون، جامعة اهل البيت.

٢. محمد، ايمن احمد، ٢٠١٣، الفساد والمساءلة في العراق، مؤسسة فريدريش ايرت، مكتب العراق والاردن.

٣. هيئة النزاهة العراقية الاتحادية، التقرير السنوي، اعداد متفرقة، ٢٠٠٣-٢٠٢١.

٤. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، اعداد متفرقة (٢٠٠٣-٢٠٢١).

المصادر الانكليزية:

1. Abu, Nurudeen & Staniewski, Marcin Waldemar, **2019**, Determinants of corruption in Nigeria: evidence from various estimation techniques, Economic Research- Ekonomska Istraživanja, Vol.32, No.1, pp.3052-3076.

2. Ades, A. and R. Di Tella ,**1999** ,Rents, Competition, and Corruption," American Economic Review, Vol.89, No.4, P.982-92.

3. Afonso, António & Rodrigues, Eduardo de Sá Fortes Leitão,**2021**, Corruption and economic growth: does the size of the government matter EconPol Working Paper, No. 60 Provided in Cooperation with: EconPol Europe – European Network for Economic and Fiscal Policy Research, pp.1-33.

4. Ali, Abdiweli M. & Isse, Hoden Said, **2003**, Determinants of Economic Corruption: A Cross-Country Comparison, Cato Journal, 2003, Vol. 22, No. 3, pp.449-466.

5. Arvate, Puolo; Zaitune, Andrea Curi; Fabiana, Pocha & Fabio, A Miessi, **2010,** Corruption and the size of government: causality tests for OECD and Latin American countries. Applied Economics Letters, Vol.17, No.10, pp. 1013-1017.

6. Baklouti, Nedra & Boujelbene, Younes, **2016**, Impact of government size and corruption on economic growth, International Journal of Accounting and Economics Studies, Vo.4, N .2, pp.81 - 86.

7. Brueckner, Markus , **2021** , Democracy and Corruption , Journal of Risk and Financial Management, Vol .14 , No.10 , pp.492 .
8. Dog**,** Adem Gok, **2021**, Determinants of Corruption: The Case of Sub-Saharan Africa, Ankara Üniversitesi SBF Dergisi, Cilt, Vol.76, No.02, pp.523 – 546.
9. Eibahnasawy, Nasr G. & Revier, Charles F, **2012**, THE DETERMINANTS Of corruption: Cross-Country-Panel-Data Analysis, The Developing Economies, Vol 50, No.4, pp.311 – 333.
10. Enste, Dominik & Heldman Christina, **2017** , Causes and Consequences of Corruption – An Overview of Empirical Results , Institut der deutschen Wirtschaft Koln , Cologne Institute for Economic Research , IW-Report ·2 , pp.1-47.
11. Fisman, Raymond J. & Roberta Gatti **,2002**, "Decentralization and Corruption: Evidence across Countries". Journal of Public Economics 83: 325-345.
12. Fouladi, Masoome; Farahani Yazdan Goodarzi, & Setayesh, Hedieh, **2014**, Studying the Factors Affect Economic Corruption in Oil-Rich Countries. No 7689, 2nd International Conference on Energy, Regional Integration and Socio-Economic Development from EcoMod, pp1-19.
13. Frechette, Guillaume, **2006**, Panel data analysis of the time-varying determinants of corruption (No. 2006s-28), Cirano, pp1-30.
14. Ghaniy, Nafi & Hastiadi, Fithra Faisal , **2017**, "Political, social and economic determinants of corruption", International Journal of Economics and Financial Issues,Vol. 7 , No .4 , pp.144-149.
15. Gnimassoun, Blaise & Massila Joseph Keneck , **2019** , Determinants of corruption : can we put all countriesin the samebasket?, The European Journal of Comparative Economics,Vo.16 , No.2 , p .239-276.
16. Goodine, Michael , **2015** , Why corruption matters: understanding causes, effects and how to address them, Evidence paper on corruption , Department For International Devlopment , UK aid , pp.1-110.
17. Gunardi, Harry Seldadyo , **2008** ,Corruption and governance around the world , Publisher: PPI Publishers, Enschede, The Netherlands Printed by: Print Partners Ipskamp, Nederland.
18. International Monetary Fund, **2022**, World Economic Outlook Database, Washington D.C., USA.
19. Iwasaki, Ichiro & Suzuki Taku , **2012**, The Determinants of Corruption in Transition Economies , Economics Letters , Volume 114, No 1, P 54-60 .
20. Kotera, Go et al , **2012** , "Government size, democracy, and corruption: An empirical investigation". Economic Modelling ,Vol.2 , No.6 , pp.2340 – 2348.
21. Kotera, Go et al, **2010** , A study on the relation-ship between corruption and government size: the role of democracy, MPRA Paper No. 25015, University Library of Munich, Germany,pp.1-18.
22. Lazreg, Mohammed & Mohammed Kamel Si ,**2019** , International Journal of Economics and Financial Issues , International Journal of Economics and Financial Issues, Vol . 9 , No . 1 , pp . 60 - 65.
23. Lederman, Daniel ; Loayza, Norman V, & Soares, Rodrigo R. **2005** ,"Accountability and Corruption. Political Institutions Matter", Economics Onomics, Vo 17, No1.pp.1-37.
24. Magtulis, P Parungao & Poquiz, J Lourenze , **2016** , Big Government, Big Corruption? Examining the Relationship between Government Size and Public Corruption in the Philippines,. International Journal of Public Administration, Vol.40 , No.11 , pp.1-14 .
25. Mangafić, Jasmina & Veselinović, Ljiljan,2020, The determinants of corruption at the individual level: evidence from Bosnia-Herzegovina, ISSN: 1331-677X (Print) 1848-9664 (Online) Journal homepage: https://www.tandfonline.com/loi/rero20 .
26. Ondo, Assoumou & Ondo, Beau Jency Owono , **2021** , Government Si ze and Corr uption: A N on linear An alysis in the Ca se of EMCCA , Research in World Economy , Vol. 12, No. 4 ,pp.17-24.
27. Paiva, Maria Eduarda Rodrigues ; Ribeiro, Lilian Lopes & Gomes Jose Weligton Felix , **2021** , Does the size of the government increase corruption ? An analysis for Brazilian municipalities, Brazilian Journal Of Public Administration ,Vol.55 , No.2 , pp. 272-291.

28. Park, Hoon ,2003, "Determinants of corruption: A cross-national analysis", Multinational Business Review, Vol.11, No.2 , P. 29-48.
29. Picon, Cristi & Boehm, Frederic , **2019** , Do the determinants of corruption differ between countries with different levels of corruption? A cross-country quantile regression analysis , Revista de Economía del Caribe , No.23, pp . 71-83.
30. Rauch, James & Peter Evans, 2000"Bureaucratic Structure and Bureaucratic Performance in Less Developed Countries". Journal of Public Economics, Vol.75, P. 49-71
31. Saha, Shrabani , **2009** , Causes Of Corruption: An Empirical Investigation In A Cross-Country Framework , A thesis presented in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy , In Economics Massey University, Turitea Campus, Palmerston North New Zealand .
32. Salih, Mohamed Abdel Rahman , **2013** , The Determinants of Economic Corruption: A Probabilistic Approach , Advances in Management & Applied Economics, Vol. 3 , No . 3 , pp .155-169 .
33. Seldadyo Harry & de Haan Jakob , 2006 , The Determinants of corruptin A Literature Survey and New Evidence , Paper Prepared in faculty of Economics, University of Groningen, Netherland, p4
34. Serra, Danila , **2006** , "Empirical Determinants of Corruption: A Sensitivity Analysis." Public Choice 126 , No.1–2 , pp 225–56.
35. Shabbir, Ghulam & Mumtaz Anwar , **2007** , "Determinants of Corruption in Developing Countries." The Pakistan Development Review, Vol. 46 , No.4 , pp .751−764.
36. The Economist Intelligence Unit,Democracy Index (2006-2021)
37. Transparency International, (2003-2021), Global Corruption Perception Index.
38. Treisman, Daniel , **2000** , The causes of corruption: a cross-national study. Journal of Public Economics , Vol .76 , No .3 , pp .399–457.
39. United Nations Development Program(UNDP) human development indicators,(2003-2021) https://hdr.undp.org/en/indicators/103006#
40. World Bank, **2022**, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA.